



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

وثيقة الوحدة الوطنية



آب/ أغسطس ٢٠١٦

تستند هذه النسخة من الوثيقة إلى حصيلة الملاحظات والاقتراحات التي قدمت على المسودة الأولى منذ طرحها للنقاش العام في شباط/ فبراير ٢٠١٦

وثيقة الوحدة الوطنية

محتويات الوثيقة

3	ملخص تنفيذي
6	تقديم
7	جذور الانقسام وأسبابه
9	أطراف عدة ووجهات نظر متباينة
11	مبادئ وقواعد ومنطلقات عامة
12	محددات ووسائل التوافق على المبادئ والمنطلقات
15	الرزمة الشاملة
18	- المستوى الأول: الإستراتيجية، الحكومة، الإطار القيادي
18	« الإستراتيجية السياسية والنضالية (البرنامج السياسي)
22	« الحكومة وبرامجها
28	« الإطار القيادي المؤقت
29	- المستوى الثاني: إعادة بناء الشرعية الوطنية
30	« العقد الاجتماعي (الميثاق)
31	« إعادة بناء التمثيل ومؤسسات المنظمة
34	« الانتخابات في الشرط الفلسطيني
36	ماذا بعد؟ ... خطوات التنفيذ

ملخص تنفيذي

وثيقة الوحدة الوطنية بمثابة خطة تحدد مرتكزات ووسائل تطبيق الرؤية اللازمة لإعادة بناء الوحدة الوطنية. وهي ليست وسيلة للتوفيق والوساطة وفق المفهوم الضيق للمصالحة الداخلية، بل حصيلة لعملية حوارية واسعة في فلسطين التاريخية والشتات، أفضت إلى وضع ورقة مرجعية تفصيلية، استند إليها في بلورة المسودة الأولى للوثيقة و طرحها للنقاش العام، قبل بلورتها في صيغتها الحالية. وبذلك، فإنها تتضمن القواسم المشتركة المعبرة عن تطلعات الشعب الفلسطيني ومصالحه، التي تنطلق من الوحدة الوطنية كشرط لاستكمال مسيرة التحرر الوطني والديمقراطي.

تبدأ الوثيقة بتحديد جذور الانقسام وأسبابه كنقطة انطلاق لفهم تعقيدات الواقع القائم بهدف تغييره، وليس إعادة استنساخه. ومن ثم تقدم قراءة للمواقف ووجهات النظر المتباينة التي حكمت الجهود المبذولة لإنهاء الانقسام، دون أن تحقق اختراقاً باتجاه استعادة الوحدة طيلة عقد من الزمان.

وبالبناء على الدروس المستخلصة طيلة هذه الفترة، تحدد الوثيقة المبادئ والمنطلقات العامة الموجهة لعملية إعادة بناء الوحدة الوطنية، كما تقترح محددات ووسائل التوافق عليها من خلال:

- الحاجة إلى فترة انتقالية يتم الاتفاق عليها في ضوء تعقيدات الوضع الناجم عن طول فترة الانقسام، بحيث تعالج مختلف الملفات وفق مبدأ الرزمة الشاملة مع مراعاة المرونة

في أولويات وخطوات وآليات التنفيذ وفق جداول زمنية متفق عليها.

- إطلاق حوار وطني شامل ومستدام، ضمن سقف زمني قصير، لا يتوقف إلا عند التوصل إلى توافق وطني ملزم على ملفات الرزمة الشاملة، ومن ثم يمكن استكمال الحوار ضمن الإطار القيادي المؤقت بعد التوافق على دوره ومهامه وتوسيع عضويته.

- الانطلاق من اتفاقات المصالحة الموقعة، والتركيز على معالجة البنود الخلافية، والتوافق على القضايا التي تجاهلتها هذه الاتفاقات.

- مراعاة التباين في الظروف بين الضفة والقطاع، وبخاصة من حيث بنية ومهات المؤسسات المدنية والأمنية للسلطة في القطاع، والاحتياجات المعيشية والتنموية في القطاع.

- عدم رهن معالجة مشكلات التجمعات الفلسطينية بالشروع في تنفيذ ما يتفق عليه وفق مبدأ الرزمة الشاملة، ما يتطلب معالجة المشكلات اليومية ذات الأولوية في هذه التجمعات. تشمل الرزمة الشاملة خلال الفترة الانتقالية أربعة ملفات أساسية تتوزع على مستويين كما يأتي:

المستوى الأول: يشمل ثلاثة ملفات تطرح على أجندة الحوار الوطني الشامل ضمن سقف زمني قصير، وهي:

- أولاً، الإستراتيجية السياسية والنضالية (البرنامج السياسي).
- ثانياً، السلطة والحكومة.
- ثالثاً، دور ومهات الإطار القيادي المؤقت خلال الفترة الانتقالية.

المستوى الثاني: يشمل ملف إعادة بناء الشرعية الوطنية على مستوى منظمة التحرير والسلطة، وي طرح على أجنده الإطار القيادي المؤقت بعد توسيعه وانتظام اجتماعاته، ويتضمن:

- أولاً، العقد الاجتماعي / الميثاق.
- ثانياً، إعادة بناء مؤسسات المنظمة والمجلس الوطني.
- ثالثاً، الانتخابات.

تشكل هذه الملفات الأربعة الأساس الموجه لخطة العمل خلال الفترة الانتقالية، إذ يتم في المستوى الأول التوافق على الملفات الثلاثة الأولى والشروع في عملية التنفيذ، في حين يشمل المستوى الثاني الملف الرابع المتعلق بإعادة بناء الشرعية الوطنية. وتوضح الوثيقة وسائل التوافق عبر الحوار الوطني في كل من المستويين، والأسس والمعايير الخاصة بكل من هذه الملفات.

في الختام، تسعى الوثيقة إلى بناء رأي عام وطني وشعبي عبر حشد الدعم لما تتضمنه هذه الوثيقة في مختلف الأوساط الفلسطينية، السياسية والشعبية والمجتمعية، في الوطن والشتات، بما في ذلك بناء موقف ضاغط عبر شتى الوسائل السلمية باتجاه توفير الظروف لنمو تيار وطني وشعبي يضم الحريصين على النهوض بالقضية الوطنية، وجميع المتضررين من الانقسام والمؤمنين بضرورة إنجائه، بحيث يكون قادراً على شق مسار إعادة بناء الوحدة الوطنية واستعادة مكانة القضية الفلسطينية في النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطي.

تقديم

يعتبر المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) أن الوحدة ضرورة لا غنى عنها، ووضع مهمة دراسة أسباب الانقسام وكيفية إنهائه على رأس جدول أعماله، وقام بجهود كبيرة منفردا، وبالتعاون مع شخصيات وجهات عدة، أهمها البرنامج المشترك «دعم الحوار الفلسطيني»، الهادف إلى المساهمة في إعادة بناء الوحدة الوطنية، وينفذ بالتعاون بين مسارات ومبادرة إدارة الأزمات الفنلندية (CMI).

وجاء اقتراح المسودة الأولى لوثيقة الوحدة الوطنية وطرحها للنقاش العام في شباط/ فبراير ٢٠١٦، تتويجا لحصيلة ماتم التوصل إليه، عبر عملية حوارية واسعة، استمرت عدة سنوات، بمشاركة سياسيين ومستقلين وفعاليات مجتمع مدني وشباب شملت كافة التجمعات الفلسطينية (الضفة الغربية، قطاع غزة، أراضي ١٩٤٨، الشتات)، كان آخرها عقد اجتماعات منفصلة في الضفة والقطاع وبيروت والدوحة مع أكثر من خمسين شخصية من قادة عدة فصائل رئيسية من داخل وخارج منظمة التحرير، والشخصيات المستقلة والنشطاء الشباب من الجنسين.

ويستند طرح الوثيقة في نسختها الحالية المعدلة، إضافة إلى الورقة المرجعية التفصيلية المتاحة للاطلاع لمن يرغب، إلى القواسم المشتركة التي تم التعبير عنها في سياق الملاحظات والاقتراحات التي قدمت خلال عشرات الورشات واللقاءات الحوارية حول المسودة الأولى خلال الأشهر الستة الماضية، التي نظمت في العديد من التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي

٤٨ ولبنان والأردن وبريطانيا، إلى جانب عدد كبير من الملاحظات المكتوبة التي وردت من قادة فصائل وكتل برلمانية وشخصيات سياسية وفكرية وأكاديمية ومجتمعية.

بالتالي، فإنها بالقدر الذي تعبر فيه أساسا عن استخلاصات القائمين على البرنامج، فإنها أيضا تعكس آراء وخبرة وطنية عامة، كما تستند إلى ما توصلت إليه جهود متنوعة وفعاليات ضاغطة من قبل العديد من القوى السياسية والمنظمات الأهلية والنسوية والمستقلين والمجموعات الشبابية، وهي مطروحة للنقاش العام في مختلف الأوساط الفلسطينية، في سبيل توحيد الجهود نحو بناء موقف وطني وشعبي داعم لتبني هذه الوثيقة.

ينطلق مركز مسارات في ذلك من دوره كمركز تفكير إستراتيجي يسعى، عن طريق اقتراح السياسات والخيارات والبدائل، للمساهمة في تجديد الفكر السياسي كإحدى أبرز الوسائل المساعدة على إحداث التغيير المطلوب، بعيدا عن لعب دور سياسي مباشر، لأن هذا الدور من مسؤولية الأحزاب السياسية والمجموعات والقوى الاجتماعية المختلفة وليس مراكز البحث والتفكير.

جذور الانقسام وأسبابه

إن تحليل جذور الانقسام وأسبابه بمثابة نقطة الانطلاق في إعادة بناء الوحدة الوطنية، وأهمها:

- إستراتيجية المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري القائمة على تجزئة الشعب الفلسطيني، ومحاولة تبديد هويته الوطنية، وتفتيت كيانه التمثيلي الموحد، وبخاصة سياسة الفصل الإسرائيلية لقطاع غزة التي بدأت قبل توقيع

اتفاق أوسلو، واستمرت بعده بشكل مضطرب معتمدة على الفصل بين الضفة والقطاع، وصولاً إلى تنفيذ عملية إعادة الانتشار في محيط القطاع تحت عنوان خطة فك الارتباط، التي لعبت المقاومة دوراً مهماً في حدوثها، ولكنها استهدفت تعميق الفصل، وقطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية، والأهم تنفيذ خطوة إلى الوراء في القطاع من أجل التقدم عشر خطوات في الضفة، وبث الفتنة والانقسام والقتال في صفوف الفلسطينيين.

- الاستقطاب الحاد بين «فتح» و«حماس» الذي ظهر في وجود قوتين متوازنتين تستند كل منهما إلى مصادر لتعزيز شرعيتها حتى في ظل الانقسام، كما بيّنت نتائج الانتخابات التشريعية السابقة، وكما يعكسه واقع سيطرة «حماس» على القطاع، وسيطرة «فتح» على الضفة.

- الخلافات السياسية والبرامجية والأيدولوجية بين التيارات والفصائل الفلسطينية التي تفاقمت منذ إبرام اتفاق أوسلو، وتحول السلطة بشكلها ووظائفها الحالية إلى وسيلة لإبقاء الوضع القائم على حاله، وإلى ميدان للتنافس الداخلي على مواقع القوة والنفوذ تحت الاحتلال، وعدم قدرة الخيارات والإستراتيجيات المعتمدة من هذه التيارات والفصائل على شق مسار جديد يعيد إحياء القضية الفلسطينية ويطرح خيارات بديلة لإستراتيجية التحرر الوطني.

- الارتباطات والتأثيرات العربية والإقليمية والدولية، والمراهنة على المتغيرات، مع استخدام جهات خارجية علاقاتها مع الأطراف الفلسطينية لخدمة مصالحها التي لا تتلاقى مع

المصالحة الفلسطينية.

- استمرار نهج الإقصاء وقواعد اللعبة القائمة على الهيمنة والتفرد وعدم القناعة بالشراكة السياسية والتعددية، مما عزز وجود طرف أولويته استعادة قطاع غزة، مقابل طرف آخر أولويته الاحتفاظ بالقطاع.
- نمو جماعات مصالح في ظل مسار أو سلو وبعد وقوع الانقسام في الضفة والقطاع، ومقاومتها لأي جهد لاستعادة الوحدة.
- عدم وجود تيار ثالث قوي قادر على طرح رؤية شاملة للخروج من المأزق الراهن، تؤسس لبناء موقف وطني وشعبي ضاغط لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية على أساس هذه الرؤية.

أطراف عدة ووجهات نظر متباينة

استنادا إلى حصيلة اللقاءات الحوارية مع أكثر من خمسين شخصية من قادة الفصائل والمستقلين والشباب من الجنسين، ومجمل الوثائق الصادرة عن «مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة»، والنقاشات العامة اللاحقة للمسودة الأولى للوثيقة، يمكن تلخيص مجمل المواقف بشأن إنهاء الانقسام بالآتي:

- الطرف الأول يرى الأولوية لإعادة قطاع غزة إلى «الشرعية»، وأن «حماس» نفذت انقلابا، والمطلوب هو استمرار هيمنته على النظام السياسي وعودة السلطة الشرعية إلى قطاع غزة. ويطرح حلا قائما على تشكيل حكومة (وفاق وطني أو وحدة وطنية) تفرض سيطرتها على القطاع وتحضر لإجراء

الانتخابات.

• الطرف الثاني يرى الأولوية للحفاظ على سلطة «حماس» ومراكمة الإنجازات، سواء من خلال حكومة منفصلة، أو حكومة ظل كما هو حاصل حالياً، والتحكم بمفاصل الحكومة، المدنية والأمنية، وأن على الطرف الآخر أن يقبل أولاً بالحركة كشريك كامل في السلطة والمنظمة بلا شروط، ودون التخلي عن السيطرة على القطاع. ويطالب بتطبيق الاتفاقات كرزمة واحدة متكاملة، دون أن يصر على ذلك، لكنه يعطي الأولوية للحصول على مكاسب إضافية دون التفريط بسيطرته على القطاع.

• أطراف ثلاثة مكونة من عدة فصائل فلسطينية من داخل المنظمة وخارجها، تطرح وجهات نظر وتقوم بأدوار متباينة، كما تتقاطع معها وجهات نظر تطرحها منظمات أهلية ونسوية ومجموعات مستقلة وشبابية لا تزال تواصل جهودها لإنهاء الانقسام، وتتوزع إلى:

- وجهة نظر ترى أن وزنها لا يتيح لها سوى أن تقوم بدور التوفيق والوساطة.

- طرف ثانٍ يطرح أفكاراً تتعلق بتحسين الاتفاقات أو كيفية تطبيقها، أو تحقيق الوحدة الوطنية، لا سيما في جانبها السياسي، من خلال إستراتيجية وطنية، وإعادة بناء مكونات النظام السياسي على أساس ديمقراطي، وبخاصة منظمة التحرير، إذ يتم في سياقها إعادة بحث وظائف السلطة بما يجررها من قيود الاتفاقيات الموقعة، مع تأكيد البعض على ضرورة تشكيل تيار ثالث دون

العمل حقاً على تشكيله.

- آراء تعطي الأولوية لإنهاء الانقسام أولاً وإرجاء البحث في الرؤية والإستراتيجية وأسس الشراكة لما بعد الانتخابات، وتطرح تنظيم فعاليات متنوعة عبر تشكيل لجنة متابعة، أو مجموعات ضغط جماهيري سلمي، أو «مجموعة حكماء» للإشراف والرقابة والضغط لتطبيق الاتفاقات الموقعة دون العمل على إزالة العراقيل التي تحول دون ذلك، حتى لو كان المدخل تشكيل حكومة توافق وطني والذهاب إلى الانتخابات مباشرة، وتأجيل الملفات المعقدة، بما فيها البرنامج السياسي، إلى ما بعد ذلك.

• أطراف أخرى لديها وجهات نظر تطرحها عناصر أو قوى من خارج السياق السياسي الحالي، وتراوح بين التخوين أو التكفير أو اتخاذ مواقف عدمية تطالب بتشكيل إطار بديل عن منظمة التحرير، أو ترى انتفاء الحاجة إلى وجود إطار أو كيان واحد لتمثيل الفلسطينيين.

مبادئ وقواعد ومنطلقات عامة

تحدد الوثيقة المبادئ والمنطلقات العامة الموجهة لعملية إعادة بناء الوحدة الوطنية، كما يأتي:

- الاتفاق على عقد اجتماعي (ميثاق وطني) على أساس إجراء مصالحة تاريخية بين مختلف التيارات الأيديولوجية والسياسية التي تقبل بمبدأ الشراكة السياسية وأهداف وقواعد العمل الوطني المشترك.
- التوافق على البرنامج السياسي باعتباره الإستراتيجية السياسية

- والنضالية النازمة للكفاح الفلسطيني خلال المرحلة القادمة.
- إنهاء الانقسام في سياق إعادة بناء الحركة الوطنية والتمثيل، واستعادة طبيعة ومكانة القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني، وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير لتضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي.
- إعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها، وإعادة تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال، والتحليل من الالتزامات المجحفة بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته الاقتصادية والأمنية، والتوافق على وظيفة الانتخابات في الشرط الاستعماري الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، في ضوء ما يتقرر على المستوى الوطني بشأن مستقبل السلطة وطبيعة مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني وشكلها ودورها.
- الربط بين الوطني والديمقراطي، إذ لا يتم التركيز على المسار الوطني العام وفق الوارد أعلاه على حساب التحديات اليومية والمخاطر الوجودية التي تواجهها التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، بما يتطلبه ذلك من برامج عمل وسياسات موجهة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها في مختلف التجمعات.

محددات ووسائل التوافق على المبادئ والمنطلقات

- تقترح الوثيقة عددا من المحددات والوسائل للتوافق على المبادئ والمنطلقات العامة المذكورة أعلاه، يمكن تلخيصها بما يأتي:
- إطلاق حوار وطني شامل ومستدام، بمشاركة قيادات من مختلف ألوان الطيف السياسي، وممثلين عن مختلف التجمعات

في فلسطين التاريخية والخارج والمرأة والشباب والقطاعين الأهلي والخاص، ضمن سقف زمني قصير ومحدد، بحيث لا يتوقف إلا عند بلورة رؤية وطنية شاملة تتضمن الاتفاق حول المبادئ والمنطلقات الموجهة لإعادة بناء الوحدة، بما يمهد للتثام الإطار القيادي المؤقت بعد توسيعه بضم ممثلين عن الشتات والمرأة والشباب والمجتمع المدني، كصيغة مؤقتة إلى حين عقد المجلس الوطني بمشاركة جميع الأطياف، ودون أن يمس ذلك بمكانة وصلاحيات هيئات المنظمة.

- الانطلاق من الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وبخاصة «اتفاق القاهرة» و«وثيقة الوفاق الوطني»، مع معالجة البنود الخلافية، والتوافق على القضايا التي تجاهلتها اتفاقات المصالحة.

- الانطلاق من معادلة تعزز أسس الشراكة السياسية في إطار نظام سياسي موحد وفق مبادئ الديمقراطية والتعددية وحق الاختلاف، وهي معادلة تتطلب إنهاء سيطرة «حماس» الانفرادية على قطاع غزة، وكذلك إنهاء هيمنة «فتح» الانفرادية على مؤسسات المنظمة والسلطة، لصالح قواعد جديدة ناظمة للحياة السياسية والعلاقات الوطنية تراعي المتغيرات في أوزان القوى السياسية، كما لا تقتصي باقي المكونات من نساء وشباب ومستقلين وكفاءات ومنظمات مجتمع مدني في الوطن والشتات عن المشاركة في عملية صنع القرار.

- مراعاة أن إعادة انتشار قوات الاحتلال من داخل قطاع غزة

إلى محيطه أحدثت نوعاً من التباين في الظروف بين الضفة والقطاع، وبخاصة من حيث بنية ومهات المؤسسات المدنية والأمنية للسلطة في القطاع، ووجود التشكيلات المسلحة للمقاومة، والاحتياجات المعيشية والتنموية في القطاع، دون أن يغيّر ذلك من المكانة السياسية والقانونية للضفة والقطاع بوصفهما أراضي محتلة، ويخضعان لمرجعية وطنية واحدة.

- اعتماد مبدأ الرزمة الشاملة، وهو ما يتطلب أن يفضي الحوار إلى اتفاق شامل حول كافة القضايا، مع مرونة في أولويات وخطوات التنفيذ وفق جداول زمنية متفق عليها، يتم تطبيقها بشكل يراعي ما تقترحه الوثيقة من توزيع ملفات الرزمة الشاملة على مستويين، بما يسهل عمليتي التوافق والتنفيذ في آن واحد في ضوء التعقيدات المترتبة على فترة الانقسام الطويلة.
- عدم رهن معالجة مشكلات واحتياجات التجمعات الفلسطينية إلى حين التوصل إلى توافق وطني حول جميع القضايا، أو الشروع في تنفيذ ما يتفق عليه وفق مبدأ الرزمة الشاملة. ويتطلب ذلك معالجة المشكلات اليومية ذات الأولوية في هذه التجمعات، كتلك الناجمة عن الوضع الكارثي في قطاع غزة (الكهرباء، المعابر، المياه، البطالة، العلاج..)، وتوفير متطلبات تعزيز صمود الفلسطينيين، لا سيما في القدس والمناطق المصنفة (ج)، وكذلك إسناد النضال اليومي للفلسطينيين في أراضي ٤٨، وتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في الشتات ومعالجة مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في سوريا ولبنان.

الرزمة الشاملة

ثمة حاجة لخطة عمل لتحقيق الوحدة عبر عملية تدريجية خلال فترة انتقالية تفرضها تعقيدات الواقع الناجم عن الانقسام. إن تعريف نقطتي البداية والنهاية في الفترة الانتقالية من شأنه أن يوفر إطاراً لخطوات العمل ضمن العملية التدريجية، إذ تربط بين متطلبات معالجة القضايا الوطنية العامة من جهة، والاستجابة لاحتياجات المواطنين من جهة أخرى، وتكون كقيلة بنقل الفلسطينيين من نقطة الانقسام التي يقفون فيها اليوم إلى نقطة الوحدة التي يرغبون في الوصول إليها.

تشمل الفترة الانتقالية التوافق على ملفات أساسية، تشكل بمجموعها رزمة شاملة لتحقيق الوحدة الوطنية، والشروع في عملية تنفيذ تدريجية لما يُتفق عليه بموجب آليات محددة وجدول زمني متفق عليه لكل مرحلة. ويشكل إطلاق حوار وطني شامل حول خطوات وإجراءات خطة العمل نقطة البداية، في حين تعتبر إعادة بناء الشرعية الوطنية نقطة النهاية للفترة الانتقالية. وبين هاتين النقطتين، تتركز الجهود على تنفيذ مستويات خطة العمل عبر عملية بنائية مترابطة ذات مسارات متكاملة تنتهي بإنجاز ملفات الرزمة الشاملة.

تتوزع خطة العمل خلال الفترة الانتقالية على مستويين رئيسيين تكون المظلة الضامنة لهما التوافق على ملفات الرزمة الشاملة لإعادة بناء الوحدة. أي أن المطلوب هو الاتفاق أولاً على القضايا التي يتوجب معالجتها ضمن هذين المستويين، وإذا تعذر الاتفاق على جميع ملفات الرزمة الشاملة يمكن البدء بالاتفاق على ملفات المستوى الأول، ما سيوفر أجواءً إيجابية تساعد على

إنجاح الحوار للاتفاق على باقي الملفات، وتشمل:

المستوى الأول:

ويتضمن ثلاثة ملفات تطرح على أجندة الحوار الوطني الشامل، ويتم الشروع بتنفيذ التوافقات بشأنها، وهي:

1. الإستراتيجية السياسية والنضالية (البرنامج السياسي).
2. السلطة/ «الدولة» والحكومة.
3. دور ومهام الإطار القيادي المؤقت خلال الفترة الانتقالية.

المستوى الثاني:

ويتضمن الملف الرابع المتعلق بإعادة بناء الشرعية الوطنية على مستوى منظمة التحرير والسلطة، وي طرح على أجندة الإطار القيادي المؤقت بعد توسيعه وانتظام اجتماعاته، ويشمل هذا الملف القضايا الثلاث الآتية:

1. العقد الاجتماعي (الميثاق).
2. إعادة بناء التمثيل الوطني ومؤسسات المنظمة.
3. الانتخابات.

تشكل هذه الملفات الأربعة الأساس الموجّه لخطة العمل خلال الفترة الانتقالية، التي تكامل مع بعضها لإنجاز عملية إعادة بناء الوحدة الوطنية، إذ يتيح التوافق في المستوى الأول ضمن سقف زمني قصير الشروع في عملية التنفيذ في الملفات الثلاثة الأولى، التي تشكل بحد ذاتها دعماً للتوافق في المستوى الثاني على الملف الرابع المتعلق بإعادة بناء الشرعية الوطنية والتحضير لها خلال الفترة الانتقالية. وتوضح الوثيقة أدناه وسائل التوافق عبر الحوار الوطني في كل من المستويين، والأسس والمعايير الخاصة

بكل من هذه الملفات.

تدعو الوثيقة إلى إطلاق حوار وطني شامل ومستدام، بمشاركة قيادات من مختلف ألوان الطيف السياسي وممثلين عن التجمعات الفلسطينية في فلسطين التاريخية والخارج، والمرأة والشباب والقطاعين الأهلي والخاص، ضمن سقف زمني قصير ومحدد، إذ لا يتوقف إلا عند تحقق الآتي:

- الاتفاق على الإطار العام لملفات الرزمة الشاملة التي ينبغي توفر توافق ملزم على إنجازها خلال الفترة الانتقالية، وتشمل الملفات الأربعة: الإستراتيجية السياسية والنضالية، الإطار القيادي، السلطة/ «الدولة» والحكومة، إعادة بناء الشرعية الوطنية.
- تطرح على أجندة الحوار الوطني الشامل المبادئ والأسس الموجهة للتوافق على خطة العمل ضمن المستوى الأول، التي تشمل الملفات الثلاثة الأولى، بما في ذلك آليات التنفيذ.
- مع إنجاز التوافق على هذه الملفات، يتم الشروع في عملية التنفيذ، ويحال الملف الرابع لاستكمال الحوار بشأن تفاصيله وآليات التنفيذ والجدول الزمني ضمن الإطار القيادي المؤقت بعد توسيعه بضم ممثلين عن الشتات والمرأة والشباب والمجتمع المدني، كصيغة مؤقتة إلى حين عقد المجلس الوطني بمشاركة جميع الأطياف، ودون أن يمس ذلك بمكانة وصلاحيات هيئات المنظمة.

المستوى الأول

الإستراتيجية، الإطار القيادي، الحكومة

يشمل المستوى الأول القضايا الثلاث أدناه، ويقترح التوافق على أسسها وآليات التنفيذ والجدول الزمني من خلال حوار وطني شامل تشكل مخرجاته أساسا للبناء عليها، لا سيما من حيث التوافق على البرنامج السياسي ووجود حكومة وطنية تتولى عملية إعادة توحيد مؤسسات السلطة المدنية والأمنية، ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والاهتمام بملف المصالحة المجتمعية، بما يسهم في تهيئة الأجواء لالتئام الإطار القيادي المؤقت ومتابعة معالجة قضايا المستوى الثاني في خطة العمل حتى نهاية الفترة الانتقالية.

أولاً: الإستراتيجية السياسية والنضالية (البرنامج السياسي)

إن المأزق العام الذي تمر به القضية والقيادة والفصائل والنخب، وانسداد أفق خيار المفاوضات، وتعطّل خيار المقاومة، والتقارب الملموس الذي حدث في مواقف معظم الفصائل والتيارات الفلسطينية حيال البرنامج السياسي والنضالي، وتوقيع اتفاقات المصالحة واعتماد وثيقة الوفاق الوطني، يجعل إمكانية التوافق على هذا البرنامج ممكنة، وبخاصة أنه يشكل مفتاح التقدم والاتفاق على القضايا الأخرى.

تشكل وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) أساساً صالحاً ينطلق منه الحوار، على أن يراعي التوافق الوطني على البرنامج السياسي / الإستراتيجية السياسية والنضالية للمرحلة القادمة ما يأتي:

- التمسك بخطاب الحقوق الطبيعية والتاريخية والقانونية

للشعب الفلسطيني، والانطلاق من الهدف الوطني المتمثل في حق تقرير المصير بصفته حقاً جمعياً لكل الفلسطينيين أينما وجدوا، وعودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها، وإنهاء الاحتلال والاستيطان والعنصرية، بما قد يشمل الاستقلال الوطني في دولة ذات سيادة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، دون تجاهل الدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين أينما تواجدوا، بما في ذلك حق المساواة الفردية والقومية للفلسطينيين في أراضي ٨٤، إلى حين التوصل إلى حل تاريخي جذري يتمثل بالتحرك الوطني الناجز على أساس هزيمة وتفكيك النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري، وإنهائه بما يشتمل عليه من امتيازات سياسية جماعية للمستعمرين، وليس التعايش أو التصالح معه.

• صياغة الإستراتيجية الوطنية للمرحلة القادمة انطلاقاً من خيار ثالث لا يقيم بالضرورة تناقضاً بين خيارَي الدولة المستقلة على أراضي ٦٧ والدولة الواحدة، أي أنه لا يتخلى عن الرواية والحقوق التاريخية والحل التاريخي، ولا يتجاهل الواقع بل يسعى لتغييره. ويتطلب ذلك مراعاة استمرار الجهود لاستنفاد فرص الحل القائم على فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، بالرغم من تزايد صعوبة تحقيقه، ولكن مع ضرورة فتح الخيارات الإستراتيجية الأخرى وبناء متطلبات الانتقال إليها.

• إقامة الدولة ليست على مرمى حجر، وأي حل وطني آخر، بما في ذلك التحرير الكامل أو الدولة الواحدة، لا يزال بعيداً، وبحاجة إلى كفاح طويل يركز على تغيير موازين القوى،

وجعل الاحتلال مكلفا لإسرائيل.

- المقاومة بكافة أشكالها، بما فيها المسلحة، حق وواجب، بما ينسجم مع القانون الدولي، مع مراعاة التوافق الوطني على الشكل الأكثر نجاعة في كل مرحلة من جهة، وخصوصيات وأوضاع كل من التجمعات الفلسطينية من جهة أخرى، إضافة إلى إدارتها بشكل يأخذ بعين الاعتبار طبيعة اللحظة السياسية، وما يمكن أن يترتب عليها من انعكاسات على الشعب الفلسطيني وقضيته.
- رفض إطار المفاوضات الثنائية برعاية أميركية، والتمسك بعدم العودة إلى المفاوضات إلا على أساس الالتزام بالحقوق الوطنية الفلسطينية أولا، وفي إطار مؤتمر دولي ذي صلاحيات كاملة، ودور مستمر برعاية الأمم المتحدة، وعلى أساس القانون الدولي، وبهدف تطبيق قرارات الأمم المتحدة وفق جدول زمني محدد وليس إعادة التفاوض بشأنها.
- إعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها، ولو بشكل متدرج، والعمل على التحلل من التزاماتها السياسية والاقتصادية والأمنية بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته، والفصل بينها وبين المنظمة، والحرص على عدم وجود جميع مؤسسات المنظمة الرئيسية في الأرض المحتلة، وتحويل السلطة إلى أداة من أدوات المنظمة، بوصفها سلطة إدارية وخدمائية ونقل السلطات السياسية إلى المنظمة. ويتطلب ذلك التوافق على الخيارات الفلسطينية للمرحلة القادمة، بما في ذلك شكل السلطة وبنية نظامها السياسي في ضوء ما يترتب على الخيار الفلسطيني المرغوب، ومكانة فلسطين كدولة بصفة مراقب في

- الأمم المتحدة، ومقتضيات الصراع مع الاحتلال على الأرض. أي برنامج سياسي لا بد أن يستند إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية والشرعية الدولية (القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة) بوصفها تلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية، ولا بد أن تكون هي المرجعية الملزمة لأية عملية سياسية محتملة عندما تسمح موازين القوى.
- إسناد ودعم مطالب وحقوق كل تجمع فلسطيني، أي دعم نضال الفلسطينيين في أراضي ٤٨ ضد التمييز ومن أجل الاعتراف بحقوقهم كأفراد وكأقلية قومية، ودعم نضال الفلسطينيين في الضفة الغربية من أجل التحرر من الاحتلال ونظام الأبارتايد وإزالة المستوطنات وجدار الفصل العنصري، والتطهير العرقي والإثني الجاري في القدس، ودعم نضال الفلسطينيين في قطاع غزة من أجل فك الحصار والترابط مع الضفة، ودعم نضال المخيمات في الشتات ضد الاستفراد الأمني والقوانين التي تحرمهم من الحقوق الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية والمدنية، ومن أجل توفير الخدمات الضرورية (تعليم وصحة وتشغيل من قبل وكالة الغوث)، ودعم نضال الشتات بشكل عام من أجل إحقاق حق العودة إلى فلسطين التاريخية كحق فردي وجماعي.
- النأي بالمواقف والسياسات الفلسطينية عن أي من المحاور العربية والإقليمية والدولية، واستعادة مكانة القضية الفلسطينية بصفتها قضية جامعة، وعليها أن تبقى كذلك دون أن تكون جزءاً من أي محور، وتعزيز هوية ودور مختلف القوى الفلسطينية باعتبارها جزءاً من حركة التحرر الوطني

الفلسطينية، بعيدا عن أي ارتباط تنظيمي أو أيديولوجي أو سياسي مع جهات خارجية.

- اعتماد سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية وغير العربية، وتحصين الجبهة الفلسطينية من التدخلات الخارجية.
- تفعيل البعد الدولي للقضية الفلسطينية انطلاقا من مفهوم تدويل الصراع، واعتماد خطة لتفعيل العضوية الفلسطينية في المؤسسات والمحاکم الدولية انطلاقا من استخدام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لدعم الحقوق الفلسطينية، وملاحقة ومحاسبة إسرائيل على جرائمها المستمرة، وبخاصة في محكمة الجنايات الدولية، وتوسيع المقاطعة ومقاومة التطبيع بكافة أشكاله.

ثانيا: الحكومة وبرنامجها

ترى الوثيقة أن التوافق على ملفات الرزمة الشاملة عبر حوار وطني شامل ومستدام وفق جدول زمني قصير حتى التوصل إلى اتفاق؛ يوفر المقومات لنجاح الحكومة في أداء مهامها، بما في ذلك الخطوات المطلوبة في سياق إعادة تحديد العلاقة مع الاحتلال خلال الفترة الانتقالية وفق متطلبات الإستراتيجية السياسية والنضالية، ومعالجة المشكلات اليومية للمواطنين وتداعيات الانقسام على مختلف المستويات خلال هذه الفترة، مع مراعاة المحددات والمهام الآتية:

- الانطلاق في تعريف العلاقة والتعامل مع إسرائيل باعتبارها علاقة مع سلطة احتلال وعدو وليس شريكا في «عملية

«سلام»، ما يقتضي وضع هدف التخلص من اتفاق أوسلو والتزاماته أساسا لخطة تدريجية، تتضمن إعادة النظر في دور السلطة وشكلها ووظائفها، وقطع كل أنواع العلاقات مع إسرائيل إلا ما تفرضه الضرورة لتسيير أمور الحياة والمعيشة تحت الاحتلال.

• إن الخطوات والإجراءات الواردة أعلاه تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المؤقتة للفترة الانتقالية إلى حين التوافق على إعادة بناء الشرعية الوطنية في المستوى الثاني لدى التمام الإطار القيادي المؤقت، وكذلك الاستعداد لمتطلبات إحداث التغييرات اللازمة في بنية ودور مؤسسات النظام السياسي على مستوى السلطة مع الانتقال للمرحلة التالية للفترة الانتقالية، في ضوء ما يتم التوافق عليه لاحقا في المستوى الثاني (رئاسة للسلطة أو للدولة، بقاء الحكومة أو إحالة مهامها للجنة التنفيذية للمنظمة كحكومة الدولة، انتخاب مجلس تشريعي أو برلمان دولة أو تشكيل مجلس تأسيسي أو الاكتفاء بانتخاب أعضاء المجلس الوطني وتفويض المنتخبين منهم في الضفة والقطاع بمهام تشريعية..).

• التمييز بين برنامج المنظمة كممثل لجميع الفلسطينيين يجب أن يحفظ روايتهم وحقوقهم التاريخية، ويرعى شؤون تجمعات الشتات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحياتية، وبين برنامج السلطة/ «الدولة» الذي ينبغي أن يشتق منه كناظم لأهداف وإستراتيجية العمل السياسي والنضالي، وأن يخدم عملية الخروج من مسار أوسلو والتزاماته وقيوده، وأن يركز على توفير الخدمات للمواطنين،

ومعالجة مشكلاتهم اليومية.

- العمل وفق مبدأ التجاور بين السلطة والمقاومة وفق أسس ومبادئ ناظمة لهذه العلاقة تحدد القيادة الواحدة في ضوء متطلبات وأهداف الإستراتيجية السياسية والنضالية للمرحلة القادمة، وبلورة خطة لمواجهة المخططات الإسرائيلية، من خلال إجراءات عملية لدعم صمود ومقاومة الفلسطينيين، دون تجاهل توفير احتياجاتهم اليومية في الضفة والقطاع.
- إيلاء اهتمام خاص لوضع وتنفيذ برنامج عمل موجّه لتعزيز الصمود على كافة المستويات في مدينة القدس، وينطلق من أن إنجاز وحدة وطنية بالقدس مهمة سياسية ومجتمعية وتعليمية واقتصادية ملحة وعاجلة في ظل غياب مرجعية وعنوان فلسطيني موحد، وتزايد التهديدات والأخطار، ونضج الأوضاع في القدس لتشكيل قيادة وطنية ميدانية.
- أي حكومة وحدة وطنية ينبغي أن تعتمد برنامجا سياسيا اقتصاديا اجتماعيا ثقافيا يعزز الصمود، ويعالج المشكلات اليومية، ويخفف من التوترات الاجتماعية على أساس الالتزام بمبدأ العدالة الاجتماعية، ويكون مشتقا من ويخدم الإستراتيجية السياسية والنضالية المقررة من الإطار القيادي المؤقت للمنظمة إلى حين انعقاد المجلس الوطني. كما ينبغي إعطاء أولوية لرفع الحصار عن قطاع غزة، ومعالجة الأوضاع الكارثية فيه.
- التركيز في برامج الحكومة على توفير مقومات تطوير وتوسيع المقاومة الشعبية والمقاطعة ومكافحة التطبيع بمختلف أشكاله.

• بلورة وتنفيذ خطة عمل لدعم قضية الأسرى في سجون الاحتلال، على أساس مطالبة المجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية بتحمل مسؤولياتها في التدخل وتوفير الحماية لآلاف الأسرى القابعين في السجون إلى حين تحررهم، في ظل المخاطر المتزايدة التي تتهددهم مع تنامي التطرف والفاشية في إسرائيل، واتساع حملات الاعتقال، وبخاصة اعتقال الأطفال والاعتقال الإداري التعسفي والاهمال الطبي وسياسة التعذيب وغيرها، مع تفشي ظواهر الانتقام تجاه الأسرى، لاسيما المضربين منهم، وكذلك التوجه إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي لاستصدار فتوى باعتبار الأسرى الفلسطينيين أسرى حرب تنطبق عليهم المواثيق والمعاهدات الدولية، وبخاصة وثيقة جنيف الرابعة.

• إعادة بناء الشراكة الوطنية في عملية صنع القرار بمشاركة مختلف ألوان الطيف الفكري السياسي والاجتماعي التي تؤمن بالشراكة السياسية دون إقصاء لأحد، ووضع أسس لمعالجة الأوضاع السياسية والقانونية والإدارية والوظيفية والأمنية انطلاقاً من الآتي كأساس موجه:

- حق المقاومة مقدس ولا مساس بالتشكيلات العسكرية المقاومة شرط تشكيل مرجعية موحدة لها، من خلال جبهة مقاومة وطنية موحدة تمارس عملها انطلاقاً من الإستراتيجية الوطنية الموحدة، ووفقاً لقرار وطني مشترك تتخذه القيادة والمؤسسات الوطنية الموحدة.

- المنظمة والدولة بموجب صفتها المراقبة في الأمم المتحدة للفلسطينيين أينما كانوا، أما السلطة والمؤسسات

التابعة لها فهي لإدارة شؤون المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، ويجب أن يعاد بناء مؤسساتها، على أسس مهنية ووطنية بعيدا عن الحزبية والفصائلية، ووفق مقتضيات إعادة تحديد العلاقة مع سلطة الاحتلال.

- اعتماد معايير مهنية في إعادة توحيد وهيكله ودمج المؤسسات المدنية (الوزارات) تنطلق في تحديد حجم الجهاز الإداري وفق الاحتياجات الفعلية. الأمر الذي يقتضي الشروع الفوري في تشكيل لجنة مختصة تتولى الإشراف على عملية إعادة الهيكلة لجميع المؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة على أسس ومعايير محددة تستجيب للاحتياجات والأولويات، إذ يتم إنجاز هذه العملية خلال فترة قصيرة تنتهي بتسكين الموظفين وفق الهيكليات المعتمدة.

- وضع خطة لإعادة توحيد الأجهزة الأمنية وهيكلتها ودمجها، يمكن أن تكون تدريجية، بإشراف اللجنة الأمنية العليا وفق نصوص اتفاق المصالحة، وانطلاقا من الحد من تضخمها والعبء الذي تضيفه على الموازنة على حساب قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والزراعة والثقافة ودعم الإنتاج الوطني. وتبدأ الخطة بإعادة بناء جهاز الشرطة بالضفة والقطاع، واعتماد قانون عصري بحيث يكون جهازا مدنيا ووطنيا مهنيا. كما ينبغي إعطاء أولوية لمعالجة مشكلة المعابر، وبخاصة معبر رفح، بإشراف الحكومة (يمكن العودة لمركز مسارات للاستفادة من الوثائق المعدة ضمن البرنامج بخصوص مسودة قانون الشرطة، والسياسات الأجهزة الأمنية، ومعايير تشكيل وصلاحيات اللجنة الأمنية العليا،

- ومعايير إعادة توحيد وهيكلية ودمج الأجهزة الأمنية).
- ضمان الحريات وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد من خلال استخدام كافة الأدوات التي يتيحها القانون.
- الاهتمام بالمصالحة المجتمعية، واعتماد منهج العدالة الانتقالية، وتشكيل هيئة وطنية، وفق قانون خاص، ويستمر عملها حتى انتهاء معالجة كافة متطلبات المصالحة المجتمعية.
- دعوة المجلس التشريعي للانقضاء وفق آلية متفق عليها، مع التركيز خلال الفترة الانتقالية على مراجعة وتعديل وسن القوانين ذات الصلة بمتطلبات هذه المرحلة، وبخاصة المتعلقة بالانتخابات العامة، وانتخابات المجالس المحلية، وجهاز القضاء، والمصالحة المجتمعية، والعمل على توحيد التشريعات التي صدرت خلال فترة الانقسام، إذ يراجعها المجلس التشريعي على قاعدة الحفاظ على المراكز القانونية ما أمكن.
- إنهاء حالة الانقسام القائمة في السلطة القضائية، بشقيها القضاء والنيابة العامة، وإعادة الوحدة واللحمة لها كسلطة ثالثة مستقلة.
- التحضير للانتخابات العامة، وفق مبدأ التمثيل النسبي، وما يتم التوافق عليه ضمن الإطار القيادي المؤقت بشأن إعادة النظر في طبيعة وشكل مؤسسات النظام السياسي (انتخابات لرئاسة سلطة/ دولة، مجلس تشريعي/ برلمان..)، والتعامل مع الانتخابات بصفقتها عملية صراع مع الاحتلال ومحطة لتعزيز الوحدة وليس لحسم صراعات داخلية. وينبغي ضمان مشاركة القوى والفصائل في الحكومة وفق حجومها في نتائج الانتخابات، بما يعزز طابع العمل الوطني الجبهوي.

- إنجاح التحضيرات لإجراء انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك إجراء انتخابات موحدة لجميع الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، وبما يضمن ترسيخ إجراء الانتخابات لتجديد خلايا المجتمع والقيادات بشكل دوري ومنتظم.
- وضع خطة عمل تفصيلية لتنفيذ ما يتفق عليه بخصوص ما ورد أعلاه، تحدد متى وكيف يمكن تنفيذ كل نقطة ضمن جدول زمني وآليات محددة بما لا يقبل التفسيرات والتأويلات المختلفة، وعلى أساس التطبيق بموجب مسارات متوازنة ومتزامنة.

ثالثاً: الإطار القيادي المؤقت

من شأن التوافق على ملفي الإستراتيجية السياسية والنضالية، والحكومة، أن يوفر أرضية لتفعيل دور الإطار القيادي المؤقت وانتظام اجتماعاته خلال الفترة الانتقالية.

إن وظيفة الحوار الوطني الشامل بهذا الخصوص تتركز على ثلاث نقاط :

- بناء التزام توافقي جماعي على ملفات الرزمة الشاملة وفق مبدأ المرونة في عملية التنفيذ الخاصة بكل منها، ما يتيح إمكانية التقدم التدريجي في معالجة مختلف الملفات وفق جداول زمنية محددة، ولكن دون إغفال أي منها، حتى وإن لم تتم عملية التنفيذ بالتوازي، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير متطلبات عملية إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير.
- التوافق على توسيع الإطار القيادي المؤقت بضم ممثلين عن

- الشتات والمرأة والشباب والمجتمع المدني.
- التوافق على دور ومهام الإطار القيادي المؤقت، والملفات التي سوف ينتقل الحوار بشأنها إليه، بعد التأمه، بما لا يمس دور وصلاحيات الهيئات القيادية لمنظمة التحرير، وبخاصة اللجنة التنفيذية، خلال الفترة الانتقالية، التي تنتهي بانعقاد المجلس الوطني وانتخاب الهيئات القيادية للمنظمة.
- وبتحقيق التوافق على دور الإطار القيادي، إضافة إلى إنجاز ملف الإستراتيجية السياسية والنضالية، وملف تشكيل الحكومة وبرنامجهما، تنتهي وظيفة الحوار الوطني الشامل وفق الصيغة المقترحة في الوثيقة، وينتقل البحث في قضايا المستوى الثاني (الملف الرابع) المتعلق بإعادة بناء الشرعية الوطنية على مستوى المنظمة والسلطة إلى الإطار القيادي المؤقت.

المستوى الثاني

إعادة بناء الشرعية الوطنية

يتولى الإطار القيادي المؤقت متابعة خطة العمل لإعادة بناء الوحدة الوطنية خلال الفترة الانتقالية، في وضع يتوفر فيه توافق على الإستراتيجية السياسية والنضالية كمظلة تعزز دور الحكومة في توفير الخدمات للمواطنين، ومعالجة القضايا والمشكلات التي ترتبت على الانقسام، وهو ما يتيح للإطار القيادي التركيز على بناء التوافق على القضايا الخاصة بملف إعادة بناء الشرعية الوطنية على مستوى المنظمة والسلطة، والتي تشمل الآتي:

أولاً: العقد الاجتماعي (الميثاق)

التوافق على صياغة عقد اجتماعي جديد (ميثاق وطني) بعد التطورات العاصفة خلال الفترة الماضية، والخبرات المستفادة من تجربة النضال الفلسطيني، وفي ضوء الخلافات حول بقاء أو إلغاء الميثاق وعد اتضاح الوضع القانوني له، على يتم ذلك على أساس إنجاز تسوية أو مصالحة تاريخية بين كل التيارات التي تقبل بالشراكة السياسية، تكفل التوافق على أهداف المشروع الوطني، ومرتكزات المصلحة الوطنية العليا، وأسس الشراكة السياسية، ومبدأ الديمقراطية التوافقية المتناسبة مع خصوصية الوضع الفلسطيني، بحيث يقدم ذلك نموذجاً فلسطينياً ناجحاً، في منطقة تتفشى فيها الصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية.

من شأن الاتفاق على مثل هذا العقد (الميثاق) أن يجسد القواسم المشتركة ويوحد الرؤية للأهداف الوطنية الإستراتيجية للكفاح التحرري الفلسطيني، وكيفية الحفاظ على الرواية والحقوق الطبيعية والتاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، وتطوير الهوية الفلسطينية وإغنائها باستمرار، وكيفية التعامل مع اليهود المقيمين في فلسطين.

كما يضمن العقد الاجتماعي تنظيم العلاقات ما بين الفلسطينيين، ويحدد الأسس الناظمة لحياة المجتمع، على قاعدة الالتزام بالطابع المدني للمؤسسات الوطنية والقيم الإنسانية الأساسية التي تحترم الرأي والرأي الآخر، وتلتزم بمبدأ التعدد في السياسة والدين والثقافة والفكر، والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين بغض النظر عن الجنس والدين والعرق، وتحترم حقوق الإنسان وحياته الأساسية وسيادة القانون والفصل بين السلطات، ورفض استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية، أو العكس.

ثانيا: إعادة بناء التمثيل ومؤسسات المنظمة

المنظمة، وليست السلطة، هي الإطار الجامع والكيان الوطني، ويجب أن تكون المدخل الضروري لتجاوز المأزق الوطني الشامل الذي تواجهه القضية الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب إعادة بناء مؤسسات المنظمة بالحفاظ على طابعها المدني لتضم مختلف ألوان الطيف السياسي، وبصورة تجعلها قادرة على أن تكون قولا وفعلا الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ما يوجب تشكيل مجلس وطني جديد بالانتخاب وفق مبدأ التمثيل النسبي حيث أمكن، والتوافق الوطني حيث يتعذر إجراء الانتخابات، وفقا لما ورد في اتفاق المصالحة الموقع في أيار ٢٠١١.

تقترح الوثيقة اعتماد الأسس التالية في عمليات إعادة بناء منظمة التحرير كحركة تحرر وطني، ويمكن العودة إلى مزيد من التفاصيل حول ذلك في وثيقة «إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية» التي أنتجتها حوارات «مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة»، والمنشورة على موقع مركز مسارات:

- الحرص على شمولية التمثيل الوطني من جهة؛ أي أن تمثل المنظمة كل مكونات الشعب الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية وخارجها، وديمقراطية التمثيل من جهة أخرى، أي أن تكون هيئاتها قابلة للمساءلة من قاعدتها الاجتماعية، مع إجراء الانتخابات بشكل دوري.
- ضمان التعددية السياسية والفكرية والإثنية والدينية.
- ضمان الحقوق الديمقراطية والمدنية والدفاع عنها؛ أي أن ينص ميثاق المنظمة ونظامها الأساسي الجديدان على التزام مؤسسات المنظمة ومكوناتها الحزبية والجهادية بالحقوق

الديمقراطية والإنسانية، وضمان الحق في الانتخاب والترشيح، وحرية التعبير والتنظيم، وعلى الفصل بين السلطات والتجديد الدوري للهيئات القيادية والحق في محاسبتها.

- الالتزام نصا في الميثاق والنظام الأساسي للمنظمة بالحفاظ على سمة المنظمة المدنية، وفق مرجعيات مدنية تقر بحرية الرأي والمعتد والاجتهاد والنقاش الحر، ورفض استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية، أو العكس.

- أن لا توضع عقبات أمام اعتماد أي من أشكال النضال التي يتيحها القانون الدولي والمواثيق الدولية للشعوب الخاضعة للاحتلال، من حيث حقها في المقاومة والدفاع عن النفس، مع الانتباه إلى خصوصيات وأوضاع كل من التجمعات الفلسطينية عند صياغة إستراتيجيات وأشكال المواجهة، بما لا يتعارض مع ميثاق المنظمة ونضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه الوطنية، ومع قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

- ضرورة بناء المنظمة بصورة تختلف في نواح عدة عن بنية وأساليب عملها كما تكونت خلال فترة الستينيات، انطلاقا من أهمية الانتباه إلى خصوصيات وأوضاع كل تجمع فلسطيني، ما يقتضي البحث في استبدال صيغة الدوائر بأخرى تعتمد التجمع السكاني (الضفة، القطاع، الأردن، أراضى ١٩٤٨، لبنان، سوريا، الخليج، أوروبا، أميركا...) أساسا لمتابعة شؤون الجمهور الفلسطيني وقضايا واحتياجاته، وإن احتفظت بصيغة الدوائر لمهام جامعة أو مركزية، مع ضرورة إبقاء حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الموجه الرئيس والجامع لهذه المهام.

• إرساء العلاقة بين المنظمة و«الدولة» وفق مكانتها في الأمم المتحدة والسلطة على أسس جديدة، تأخذ بعين الاعتبار تجربة ما بعد اتفاق أوسلو وانسداد الأفق أمام الدولة الفلسطينية المستقلة في المدى المنظور على الأقل، وغياب الشروط الضرورية لتوليد إستراتيجية تفاوض ذات جدوى. ويتطلب ذلك نظرة جديدة لشكل السلطة ودورها ومهامها تنطلق من ضرورة الانتباه إلى احتياجات المواطنين المعيشية في الضفة الغربية، وبخاصة القدس، وقطاع غزة من منطلق دعم البقاء والبناء على الأرض الفلسطينية. كما يستدعي ذلك من منظمة التحرير الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية كونها صاحبة الولاية في صياغة ومتابعة المشروع الوطني، الأمر الذي يعني حصر مهام السلطة في توفير الخدمات الرئيسة للمواطنين، وإعادة تعريف السلطة وشكل ووظائف مؤسساتها المدنية والأمنية كذراع تنفيذية خدمية لمنظمة التحرير.

• العمل من أجل تنمية وسائل الترابط والتفاعل (السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي) بين مكونات الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تنمية المشاركة الثقافية (بالمعنى الواسع للكلمة؛ السينما، والمسرح، والرواية، والقصة، والشعر، والأغنية، والحكاية، والفن التشكيلي، والصناعات الحرفية، والتراث الشفهي والمعماري والتاريخي وغيرها) داخل وبين التجمعات الفلسطينية، بالاستفادة من قدرة الثقافة على تجاوز الحواجز الحدودية، ولأهمية الثقافة في الحفاظ على الرواية التاريخية الفلسطينية وإثرائها.

• الانفتاح على المحيط القومي والإقليمي والدولي، وتنمية وتطوير أشكال الإسناد والتضامن العربي والدولي الداعم

لقيم الحرية والعدالة والمساواة.

ثالثا: الانتخابات في الشرط الفلسطيني

تحتل الانتخابات موقعا مهما في الدعوة إلى إعادة بناء وتجديد مؤسسات منظمة التحرير، وكذلك الحال فيما يخص مؤسسات السلطة، على أسس ديمقراطية. لكن أهمية اعتماد الانتخابات العامة الحرة والنزيهة لا ينبغي أن يتجاهل وظيفة الانتخابات في ظروف النضال التحرري للشعب الفلسطيني، ولا أن يتحول في الوقت ذاته إلى ذريعة أو مبرر لتعطيل توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية، أو المغالاة في التعامل مع الانتخابات كوصفة سحرية لحل معضلات وإشكالات وتعقيدات القضية الوطنية الفلسطينية. يعني ذلك أنه في حال افتقاد القدرة الفعلية على إجراء الانتخابات لعضوية المجلس الوطني لظروف خارجة عن الإرادة الفلسطينية، سواء بسبب إجراءات وقيود وتدخلات الاحتلال، وبخاصة في الضفة الغربية، أو تعذر إجراء الانتخابات في تجمع فلسطيني في هذا البلد أو ذلك، ينبغي البحث عن آليات أخرى لا تتعارض مع أسس الديمقراطية وتحدد وفق وضع كل تجمع فلسطيني، وهو ما يستدعي العمل بمبدأ الديمقراطية التوافقية في إعادة تشكيل المجلس الوطني وليس تعطيل هذه العملية.

أما على مستوى السلطة، فإن العامل الرئيسي المحدد لوظيفة الانتخابات هو نتائج التوافق الوطني بشأن عملية إعادة النظر في شكلها ودورها ومهامها، لا سيما من حيث إجراء انتخابات لرئاسة السلطة والمجلس التشريعي، أو لرئيس وبرلمان «الدولة» وفق مكانتها في الأمم المتحدة، أو تشكيل مجلس تأسيسي لهذه «الدولة»، أو الاكتفاء بانتخاب أعضاء المجلس الوطني وتفويض المنتخبين في الضفة والقطاع بصلاحيات ومهام التشريع على

مستوى الضفة والقطاع، أو غير ذلك مما يتم التوافق عليه ضمن الإطار القيادي المؤقت بشأن مستقبل السلطة وشكل مؤسساتها. وتبقى الانتخابات على مستوى الهيئات المحلية (البلديات) والاتحادات والنقابات الفلسطينية واللجان الشعبية في المخيمات أينما وجدت في الداخل والخارج، ضرورة تملئها الحاجة إلى تجديد خلايا المجتمع وتعزيز القدرة على تقديم الخدمات للمواطنين على المستويات المحلية، والدفاع عن حقوق القطاعات والفئات التي تمثلها الاتحادات والنقابات واللجان الشعبية، ما يفرض التأكيد على أهمية الحفاظ على دورية وديمقراطية ونزاهة مثل هذه الانتخابات.



خطوات التنفيذ

لا تتجاهل هذه الوثيقة، كما هو حال الملاحظات التي قدمت أثناء طرح مسودتها الأولى للنقاش العام، المصاعب الكبيرة التي تعترض تبني وتنفيذ هذه الرؤية لإعادة بناء الوحدة الوطنية. فجدور الانقسام وأسبابه لا تزال قائمة، ودور أصحاب المصالح المرتبطة ببقاء الوضع على حاله لم يتراجع، والتباين في وجهات النظر إزاء سبل إنهاء الانقسام لا يزال واسعاً، والأهم أن إرهاصات نمو تيار قوي يشكل حاملاً وطنياً وشعبياً لهذه الرؤية لا تزال في بداياتها في ضوء استمرار تشرذم جهود المؤمنين بضرورة إعادة بناء الوحدة الوطنية.

لكنها في المقابل تنطلق من حقيقة أن الوحدة ليست خياراً بين عدة خيارات، بل ممر إجباري للخلاص الوطني، وهي قانون الانتصار. كما أن الوثيقة في نسختها الحالية تلخص حصيلة عملية حوارية واسعة النطاق في الوطن والشتات، شاركت فيها شخصيات سياسية وفكرية وأكاديمية ومجتمعية من مختلف التيارات الفكرية والسياسية، من الجنسين، ومن فئات عمرية مختلفة. وهي تعكس آراء وخبرة وطنية عامة، وتستند إلى ما توصلت إليه جهود وطنية وأهلية ونسوية وشبابية أخرى. وهنا يكمن أحد أهم عناصر قوتها.

إن استمرار حوارات المصالحة، وتوصلها خلال الفترة الماضية إلى اتفاقات، أهمها «اتفاق القاهرة» و«وثيقة الوفاق الوطني» من جهة، والدعم الذي حظيت به هذه الوثيقة من جهة أخرى، يؤكدان أولاً أن التوافق الوطني صعب لكنه ممكن، بل وضروري، وثانياً أن هناك قطاعات وفئات متزايدة باتت تؤمن بأن مفتاح

الخروج من المأزق الراهن يكمن في التوافق على رؤية وطنية شاملة لإعادة إحياء القضية الفلسطينية وبناء الحقل الوطني الفلسطيني وفكره السياسي وأدواته وبرامجه ومؤسساته الكيانية الموحدة.

هذه هي نقطة البداية، وهذا ما تسعى الوثيقة للوصول إليه.

إن الخطوة الأولى هي بناء رأي عام وطني وشعبي يضم كل من يوافق على هذه الوثيقة كقاسم مشترك، بحيث يشكل حاضنة للرؤية التي تقترحها الوثيقة. ولتحقيق هذه الغاية، سوف يتواصل العمل على إرساء البنية التحتية اللازمة لبناء الموقف الوطني والشعبي الداعم لهذه الوثيقة بما تتضمنه من قواسم مشتركة، خلال المؤتمر المزمع تنظيمه يوم السبت الموافق ٦ آب/ أغسطس ٢٠١٦، بمشاركة واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي ٤٨ ولبنان، عبر نظام «الفيديو كونفرس»، قبل الشروع في المرحلة الثانية المتمثلة في حشد الدعم لما تتضمنه هذه الوثيقة في مختلف الأوساط الفلسطينية، السياسية والشعبية والمجتمعية، في الوطن والشتات، بما في ذلك بناء موقف ضاغط عبر شتى الوسائل السلمية باتجاه توفير الظروف لنمو تيار وطني وشعبي قادر على شق مسار إعادة بناء الوحدة الوطنية واستعادة مكانة القضية الفلسطينية في النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطي.



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT